

من مؤخر ما وجدنا في كتابه واداءه في حركاتها وكذا ان تقول عند الان

فقط ولا يكون سببها الاصلية وما وجد في كلام الحركات في كتاب الرواق الخامس

او تحرك الاوسط لقيام حركه الاوسط مقام الحرف الرابع بقا بم مقام التثنية بل انك تقول في السبعة الى حركه حليل وحلوق والاول في حركه الاعمى كما لا يقال في حركه الاعمى **او الاعمى** لانها وان لم تدر بمد التنا ولا بمد الساد للتلون والبيت ايضا سببا في التثنية في ساكن الاوسط لكنها مقوية للتثنية لصحة تأثيره **فمنه** **حون** صفة لخلوه من جميع شرائط التثنية الثالث **ومرئيه** لزيادة **وسر** للحركة وماه **وجون** للجمه **مستنوع** اي كل واحد قوله **فان سمي به** اي العنوين **كوقنوطه** **او ياديه** على التثنية ولا يفيد تحرك الاوسط ولا الجمه لصعق من التثنية في الاصل لغير علامته فير بله المذكور الطاري في اوضح العلم الا اذا سبب مد علامته حون **فقدم** اذا سمي بمد مذكور **منصرف** وان تحرك وسطه **وعقرب** اذا سمي بمد مذكور **مستنوع** لزيادة على التثنية **اهل** **الاسماء القبايل** والقبائل فان كان فيهما مع العلم بسبب ظهوره في كلام في منع صحتها وان لم يكن فالاصح فيها الاستغناء فان وجدت سلكها في صحتها وتكون صحتها بغيره فلا خلافه فالصحة في القبائل **بما** يدل الاب ايضا كان اسمة اولي وفي الاماكن **بما** يدل المكان والموضع **ومحورها** وتكون الصفة في القبائل **بما** يدل الاماكن في الاصل **لثقل** او **القبيل** وفي الاماكن **بما** يدل القبيلة والبلد **وعونها** وان حون واصرفها وتكون صحتها **بما** يدل التنا **او** **قوله لعرفه شرطها ان تكون عليه** وذلك لان المعارف خمس المصبرات والمجهلات وهاميدان واما ذوات الامم والصفان فلا يظهر فيها منع الصفة اذا التثنية حثف اللام والاصح والكسر يدخلها ما لم يبق من جعل الحروف الا العلم قوله **الجمه شرطها عليه في العمياء** كون الاسم قبل استعجال العرب له على في العمياء

الذكر وان جعلت كسبته استعجاله كما في الواجبات

شبه كسبته في كتابه من مؤخر ما وجدنا في كتابه واداءه في حركاتها وكذا ان تقول عند الان

قال الرضي رحمه الله وليس هذا الشرط بل ان لم بل الواجبات لا يستعمل في الكلام العرب او الاصح العلية سوى كان قبل استعماله فيه ايضا علما كما يراههم او لا قالون فانه للجد بل ان الوم سمي **تافع** او **تاف** عيسى لوجود قرآته وانما اشترط استعمال العرب له ولام العلية لانه اذا وقع في ادمع العلية وهي منافية للام والاضافة فامتعا **معها** جازم وان يمنع ما **معها** ايضا اعني التثنية ربما يطبق العمه حين مكنه الرعايه فان من حقهما ان لا يتصرف في الاعمى نرفق كلام العرب فتبع الاعمى التثنية على ما هو عادته واما اذا لم يقع الاعمى في كلام العرب او ادمع العلية قبل اللام والاضافة اذ لا مانع فيقبل التثنية مع الكسر مع سائر المتصرفات فان جعل بعد ذلك على كان كانه جعل الكلمة العربية على فان كان فيه مع العلية بسبب اخوة غير الجمه منع والاضرف للجمه قوله **وتحرك الاوسط او ياديه على التثنية** قال المتن لا بد من مجموع الشرطين العلية في العمياء مع احد الشرطين **بما** إما الزيادة او تحرك الاوسط قال الرضي **وعند** **س** واكثر النجاه تحرك الاوسط لا تاثير له في العمه فتجوزك عندهم منصرف وهم يعتبرون الشرطين المعينين كون الاعمى على في اول استعمال العرب له والزيادة على التثنية وهو اول ذلك ان تحرك الاوسط في التثنية انما اثر لقيامه مقام التثنية علامته التثنية فاما العمه فلا علامه لها حتى يسبب شيئا **بما** بل الاعمى مجرد لانه لا يثبت سببه وسطه او تحركه بشانه كلام العرب ويصير كانه خارج عن وضع كلام العمه لان الاعمى على الطول **فزوج** **منصرف** لكونه ثلثا نثيا سكن وسطه واكثر

Copyrighted material